

إقرار صفة اللاجئ

25 يناير 2024

النقاط الرئيسية

- إقرار صفة اللاجئ هو العملية القانونية أو الإدارية التي تحدد من خلالها الحكومات أو المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ما إذا كان الشخص الذي يسعى للحصول على الحماية الدولية يُعتبر لاجئاً بموجب القانون الدولي أو الإقليمي أو الوطني
- في سياق حالات الطوارئ التي تشهد تدفقاً جماعياً للأشخاص، غالباً ما يُفضّل استخدام النهج المبدئية أو الجماعية لإقرار صفة اللاجئ، خاصة في السياقات التي يوجد فيها نظام وطني معمول به للجوء
- سيحدّد السياق ما إذا كان إقرار صفة اللاجئ بشكل فردي سوف يشكل جزءاً من الاستجابة لحالة الطوارئ، والطريقة التي يتم بها ذلك:
 - عندما يكون هناك نظام وطني للجوء، فإنّ الأعداد الكبيرة من الوافدين قد تبرك بسرعة القدرات الوطنية العاملة على معالجة الطلبات. ويلزم في هذه الحالات تقديم الدعم لتقييم الخيارات الممكنة كاتباع نهج مبدئي أو مبسّط للاعتراف باللاجئين أو منح الحماية المؤقتة من أجل ضمان الوصول الفوري إلى الحماية والخدمات، وكذلك لمنع تراكم التأخير في إنجاز العمل
 - عندما لا يكون هناك نظام وطني معمول به للجوء، فإنّ معالجة حالات إقرار صفة اللاجئ بموجب ولاية المفوضية عادةً ما لا تكون التدخل الأكثر فعالية في سياق حالات الطوارئ. وقبل الشروع في الاستجابة المتمثلة بإقرار صفة اللاجئ وفق ولاية المفوضية، ينبغي تقييم ما إذا كانت هذه هي أفضل أداة لحماية الأفراد أو المجموعات في ذلك البلد
- من أجل ضمان إمكانية تنفيذ استجابة فعالة في مجال إقرار صفة اللاجئ، سواء باستخدام نهج جماعية أو فردية أو نهج قائم على منح صفة بديلة (بما في ذلك بعد مرحلة الطوارئ)، سيكون من الضروري ضمان جمع البيانات المناسبة أثناء إجراءات الاستقبال والتسجيل

1. لمحة عامة

إن إحدى الأولويات الأساسية في سياق حالات الطوارئ هي ضمان الوصول إلى المنطقة المطلوبة وتوفير الحماية

والمساعدة بشكل فوري، وهو ما يتم غالباً في البداية من خلال عملية التسجيل (يرجى مراجعة المدخل بشأن [التسجيل في حالات الطوارئ](#)).

بمجرد ضمان هذا الوصول الأولي إلى الحماية والمساعدة يكون من المهم النظر في كيفية توفير الصفة القانونية الآمنة للوافدين الجدد والتفكير في عملية منح هذه الصفة. يمكن أن تكون هذه الصفة إما صفة غير لاجئ (مثل الحماية المؤقتة)، أو صفة لاجئ من خلال نهج جماعي/مبدئي، أو عبر المعالجة النهائية لإقرار صفة اللاجئ بشكل فردي (بما في ذلك من خلال مجموعة متنوعة من طرائق المعالجة). ونظراً إلى أن معالجة إقرار صفة اللاجئ الفردية تتطلب بطبيعتها وقتاً طويلاً نسبياً، فإن اعتماد هذا النهج لمنح الصفة سيؤدي إلى مبادرة أطول أجلاً تمتد إلى ما بعد مرحلة الطوارئ الأولية.

إنّ النظر في القضايا المتعلقة بالصفة في المراحل المبكرة من حالة الطوارئ سيساعد على ضمان ما يلي:

- عدم تعرّض نظم اللجوء الوطنية للإرباك
- إمكانية أن تتم أي معالجة فردية لإقرار صفة اللاجئ في النهاية بكفاءة، بما في ذلك من خلال نهج جماعي أو مبدئي (يرجى مراجعة المدخل بشأن [النهج المبدئي للاعتراف بصفة اللاجئ](#))
- تمتع المفوضية بوضع يمكنها من إجراء إقرار صفة اللاجئ بموجب ولايتها إذا لزم الأمر

يعتمد نوع الاعتبارات المتعلقة بإقرار صفة اللاجئ والاستجابة المناسبة في سياق حالات الطوارئ على عوامل كثيرة، بما في ذلك وجود نظام وطني للجوء ومدى فعاليته.

2. الصلة بعمليات الطوارئ

على الرغم من أن إقرار صفة اللاجئ قد لا يكون العنصر الأول في الاستجابة لحالات الطوارئ، إلا أنّ فعالية الإجراءات الوطنية للجوء لها تأثير على المجال الأوسع لتوفير الحماية، بما في ذلك استعداد السلطات وقدرتها على استقبال الوافدين الجدد. كما أنّ وجود نهج وطني فعال للجوء قد يمكّن من التنفيذ الفوري لإجراءات إقرار الصفة بشكل مبدئي أو على أساس جماعي، وهذا من شأنه تمكين اللاجئين من التمتع بالأمن بما يتعلق بالصفة والاستفادة فوراً من الحقوق الواردة في الاتفاقيات والصكوك المعمول بها (يرجى مراجعة المدخل بشأن [النهج المبدئي للاعتراف بصفة اللاجئ](#)).

إنّ الأفراد أو المجموعات التي تعاني من الضعف أو المعرضة لمخاطر ملحة تتعلق بالحماية، بما في ذلك أولئك الذين يشاركون في تدفقات الهجرة المختلطة، قد يتعرّضون لتقويض وصولهم إلى الحماية والحل الدائم نتيجة عدم الكفاءة في إجراءات التحديد والتسجيل والاستجابة لإقرار صفة اللاجئ. وبالمقابل إنّ تنفيذ إجراءات ذات كفاءة لإقرار صفة اللاجئ وتوفّر معلومات دقيقة توضح الغرض والنطاق والمدة لهذه الإجراءات وغيرها من أشكال معالجة الطلبات، يساعد في التخفيف من مخاطر سوء استخدام نظام اللجوء وقد يقلل من عوامل الجذب ويثني عن مواصلة تدفقات الهجرة من البلد المضيف لأسباب أخرى، كما يمكن أن يحد من انعدام الأمن لدى الأفراد أو المجموعات وكذلك لدى موظفي المفوضية.

في حال عدم وجود إجراءات وطنية للجوء، قد يكون من الضروري أن يتم إقرار صفة اللاجئ وفقاً لما تنصّ عليه ولاية المفوضية من أجل الدعوة ضد عدم الرد أو الدعوة لحماية حقوق اللاجئين أو لإتاحة الوصول إلى الخدمات. ويمكن أن يتم ذلك من خلال المعالجة الفردية للحالات باستخدام طرائق مختلفة مخصصة لمعالجة الحالات، حسب الإمكانية ووفق ما هو مرغوب به (يرجى مراجعة [مذكرة ومسرد طرائق معالجة الحالات](#)، وكذلك [المصطلحات والمفاهيم المطبقة في إقرار صفة](#)

3. التوجيه الرئيسي

إقرار صفة اللاجئ هي العملية التي يتم من خلالها تقييم ما إذا كان ملتمس اللجوء لاجئاً أم لا، بالإضافة إلى اتخاذ قرار بهذا الشأن. ولكي يتم تصنيف ملتمس اللجوء كلاجئ لا بد له أن يستوفي معايير الأهلية المنصوص عليها في اتفاقية عام 1951 أو بروتوكول عام 1967 أو في الصكوك الإقليمية الخاصة باللاجئين أو في التشريعات الوطنية للجوء (يرجى مراجعة المدخلات بشأن تعريف اللاجئ، وتعريف الشخص عديم الجنسية، وولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما يتعلق باللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية والنازحين داخلياً). تقع مسؤولية إقرار صفة اللاجئ بالمقام الأول على الدول. وفي البلدان التي تضطلع فيها السلطات الوطنية للجوء بالعملية الخاصة باللجوء، غالباً ما تأخذ عمليات المفوضية دور تقديم المشورة والنصائح التقنية لدعم عملية التحليل وصنع القرار المتعلقة بإقرار صفة اللاجئ، بما في ذلك أثناء الاستجابة لحالات الطوارئ. وبموجب ولايتها، فإن المفوضية قد تلجأ لإقرار صفة اللاجئ في ظل غياب نظام لجوء وطني يتسم بالإنصاف والكفاءة وعندما يكون لذلك فوائد على صعيد الحماية، إما بالنسبة للفرد المعني أو لمجموعة معينة أو لبيئة الحماية على نطاق أوسع.

يمكن إقرار صفة اللاجئ بعدة طرق بما في ذلك الإجراءات الجماعية (غالباً لمنح الصفة بشكل مبدئي) أو الإجراءات المبسطة أو المدمجة أو المُعجّلة.

استجابات إقرار صفة اللاجئ في حالات الطوارئ التي تشهد تدفقات هجرة جماعية

في حالات الطوارئ التي تشهد تدفقات الهجرة الجماعية، يكمن الهدف في ضمان الوصول إلى الحماية والمساعدة في أسرع وقت ممكن. وفي مثل هذه الظروف، ينبغي التركيز على التسجيل الأولي باعتباره من الأولويات (يرجى مراجعة المدخل بشأن التسجيل في حالات الطوارئ). وبعد ذلك، يجب النظر في إمكانية الاعتراف بصفة اللاجئ من خلال تطبيق النهج المبدئي إذا تم استيفاء الشروط ذات الصلة (يرجى مراجعة المدخل بشأن النهج المبدئي للاعتراف بصفة اللاجئ) أو قد يكون من الأفضل توفير الحماية المؤقتة (يرجى مراجعة المدخل بشأن الحماية المؤقتة) إذا كان ذلك متاحاً ضمن الإطار القانوني الوطني. وفي أغلب الحالات أثناء المرحلة الأولية لحالات الطوارئ، لا يمكن إيلاء الأولوية لإجراءات إقرار صفة اللاجئ بشكل فردي واستخدامها كأداة الحماية الأكثر كفاءة واستراتيجية نظراً إلى أن هذه الإجراءات من المرجح أن تستغرق وقتاً طويلاً.

الاستجابة الفورية في مرحلة الطوارئ

بعد ضمان الوصول إلى المنطقة المطلوبة، يجب السعي لضمان التخطيط الملائم من خلال إجراء تقييم سريع وتحديد ما إذا كانت ستتم الدعوة لاستجابة إقرار صفة اللاجئ أو تنفيذها في مرحلة لاحقة، وكذلك توضيح نوع هذه الاستجابة. وينبغي أن يكون هناك تحليل للأوضاع يُعتمد عليه في اتخاذ القرار بشأن إمكانية القيام باستجابة إقرار صفة اللاجئ وتحديد نوع تلك الاستجابة. إن المعلومات المطلوبة لإجراء تحليل للأوضاع تتضمن معلومات ذات صلة وموثوقة عن البلد الأصلي وكذلك

عن السكان الذين يلتمسون الحماية الدولية بالإضافة لأسباب الفرار، فضلاً عن تفاصيل عن الإطار التشريعي الوطني. ويمكن الحصول على هذه المعلومات من خلال القيام باستعراض مستندي وبحث يتناول المعلومات عن البلد الأصلي، وكذلك عن طريق مقابلات التسجيل والحماية.

إنّ اتّخاذ قرار بشأن الطريقة التي سيتم استخدامها لتحديد الصفة القانونية يتطلّب النظر في عدة أمور تتضمن المعايير التالية:

- الإطار القانوني الوطني لإقرار صفة اللاجئ (بما في ذلك توفر الاعتراف بالصفة على أساس جماعي)، وسائر آليات الحماية، بالإضافة إلى الإطار القانوني المطبق للهجرة
- الملف الخاص بالسكان، بما في ذلك الأسباب التي دفعتهم للفرار واحتياجاتهم على صعيد الحماية الدولية
- توحيد الحاجة إلى الحماية الدولية وإمكانية التمييز بين الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية وغيرهم، أو إمكانية التمييز بين فئات واسعة من الأشخاص المحتاجين إلى الحماية الدولية
- الاستعداد السياسي والعملي لاعتماد نهج مبدئي للاعتراف بالصفة أو ترتيبات للحماية المؤقتة أو استجابة لإقرار صفة اللاجئ بشكل فردي باستخدام طرائق مختلفة لمعالجة الحالات
- القدرات (على صعيد الموارد البشرية والمادية والبنية التحتية) المتاحة لتنفيذ الاستجابات المختلفة ونوع التحسينات التي ستكون ضرورية

الأنشطة التي سيتم تنفيذها في جميع النُهج الخاصة بإقرار الصفة

يغض النظر عن الطريقة التي يتم اختيارها لإقرار الصفة، يجب أن يعمل الزملاء في مجال الحماية بشكل وثيق مع السلطات المعنية في نظم اللجوء الوطنية أو مع الزملاء من عمليات المفوضية المتعلقة بولايتها من أجل القيام بالأنشطة التالية:

- تحديد الأشخاص غير القادرين على طلب اللجوء أو غير المقبولين للحصول على اللجوء، وتوجيههم بشكل مناسب، وهؤلاء الأشخاص يشملون:
 - الأشخاص الذين قد يكونون مواطنين في البلد المستقبل لللاجئين
 - المقاتلون/المحاربون النشطون الذين ينبغي أن تعمد السلطات في البلد المضيف إلى نزع أسلحتهم وفصلهم عن المدنيين. لا يمكن قبول هؤلاء الأشخاص في إجراءات اللجوء نظراً لعدم توافق صفتهم مع الطبيعة المدنية والإنسانية للجوء. (يرجى مراجعة المدخل بشأن الطابع المدني والإنساني للجوء)
- دعم إجراءات التسجيل لجمع المعلومات وتسجيلها وتحليلها بشكل مناسب من أجل تيسير عملية التنفيذ أو التخطيط لاستجابة إقرار صفة اللاجئ. ويمكن أن تؤدي البيانات التي يتم جمعها أثناء التسجيل إما إلى الاعتراف بصفة اللاجئ (في حال استخدام نهج مبدئي) أو إلى تيسير اتّخاذ القرار بشأن الطرائق التي تُنفذ لمعالجة الحالات
- تصميم وتنفيذ نظام فعال ويحافظ على السرية لإدارة البيانات والحالات الفردية، وذلك من خلال التنسيق الوثيق مع فريق التسجيل (يرجى مراجعة المدخل بشأن التسجيل في حالات الطوارئ). وينبغي تنسيق النظام بشكل مناسب مع السلطات وسائر الجهات الفاعلة المعنية لضمان التوافق مع النُظم التابعة للحكومة أو النُظم التابعة للمفوضية والمعنية بإدارة الحالات
- تصميم وتنفيذ إجراءات الإحالة وتحديد الأولويات لاستخدامها في الإحالات بما في ذلك من وإلى إقرار صفة اللاجئ. ويجب تطوير مثل هذه الإجراءات مع سائر الوحدات الوظيفية والشركاء الخارجيين، بما في ذلك أفرقة الحماية

- المجتمعية**، والأفرقة الطبية، ومستشاري الحماية، وموظفي البحث عن الأسر، وأولئك المسؤولين عن إجراءات تقييم وتحديد المصالح الفضلى للتأكد من إحالة الحالات بشكل فوري
- التأكد من وجود مرافق مناسبة لمعالجة الطلبات تتسم بتوفير السرية. وينبغي أن تحتوي هذه المرافق على الأقل على ما يلي: غرف لتقديم المشورة وإجراء المقابلات الفردية، ومعدات الدعم (بما في ذلك أجهزة حاسوب ووسائل الاتصال بالإنترنت)، وترتيبات لضمان أمن العملية، ومساحة للانتظار مناسبة للأطفال، بالإضافة لوسائل التحكم بالوصول
 - التأكد من إبلاغ اللاجئين وملتمسي اللجوء بشكل دوري بالغرض من أنشطة إقرار صفة اللاجئ وبنطاقها ومدتها. عند التخطيط للأنشطة الإعلامية، يجب التعاون مع سائر أفرقة المفوضية وسلطات اللجوء الوطنية والشركاء الخارجيين لتصميم وتنفيذ حملات إعلامية جماعية وتحديد الرسائل التي يجب أن يتم إيصالها، ومتى يتم ذلك، ومَن يقوم به. وينبغي للأنشطة الإعلامية أن تتضمن رسائل تدعو للحفاظ على النزاهة وتكافح الغش، ويُفترض أن تُستخدم هذه الرسائل بشكل تدريجي لوضع خطة لمكافحة الغش. وبالإضافة للحملة الإعلامية، يجب النظر في تنظيم مشورات فردية وجماعية. ومن المهم أيضاً إبقاء جميع الشركاء المعنيين على اطلاع بشكل جيد على عمليات اللجوء والهجرة. (يرجى مراجعة المدخل بشأن [تنسيق إدارة معلومات الطوارئ](#) والمدخل بشأن [المساءلة أمام السكان المتضررين](#))

اعتبارات محددة خاصة بالاستجابات القائمة على إقرار صفة اللاجئ بشكل فردي

في السياقات التي يتعدّر فيها اتباع نهج مبدئي والتي تستوجب معالجة قائمة على إقرار صفة اللاجئ بشكل فردي، يجب تطوير استراتيجية خاصة بإقرار صفة اللاجئ ووضع خطة تنفيذية مدرجة في الميزانية. وهذه المستندات تتطلب تقديم الدعم الوثيق للنظرء الحكوميين و/أو التنسيق الوطيد مع الإدارة والبرنامج لضمان إدراجها في الخطط التنفيذية العامة والميزانيات وآليات التوظيف والتمويل.

ينبغي للاستراتيجية وخطة المعالجة أن:

- تتعامل مع جميع الأفراد أو المجموعات أو مع فئات محددة مع مراعاة السياق وإطار استجابة الحماية على نطاق أوسع
- تشير إلى طريقة المعالجة القابلة للتطبيق من أجل تحقيق الكفاءة على النحو المنصوص عليه في الإطار التنظيمي للدول أو في العمليات القائمة على ولاية المفوضية. ويمكن الاطلاع على الإجراءات في [المعايير الإجرائية الخاصة بصفة اللاجئين بموجب ولاية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين](#) ومذكرة ومسرد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن [طرائق معالجة الحالات](#)
- تشمل أحكاماً ابتدائية وطعون وإعادة فتح الحالات
- تتماشى مع الحماية الشاملة والحل الدائم واستراتيجية إقرار صفة اللاجئ الموجودة في البلد
- تتضمن نتائج ونواتج واضحة وواقعية بالإضافة إلى عنصر التوظيف المرتبط بها، بما في ذلك الحاجة إلى إدارة كافية لضمان اتخاذ تدابير مناسبة للإشراف والتدريب
- تشمل تدابير لتجنب الإنهاك المهني للموظفين
- تُدرج عموماً تدابير ذات أولوية لمكافحة الغش، بما في ذلك رسائل حول النزاهة، في الاستراتيجية والخطة الخاصتين بإقرار صفة اللاجئ

عند تطوير وتنفيذ استجابة المفوضية لإقرار صفة اللاجئ أو عند تقديم النصائح لسلطات اللجوء الوطنية، يمكن لموظفي الحماية الرجوع إلى [المعايير الإجرائية لصفة اللاجئ بموجب ولاية المفوضية](#) أو قائمتها المرجعية لضمان مراعاة جميع العناصر الضرورية الخاصة باستجابات إقرار صفة اللاجئ.

اعتبارات محددة في سياق إقرار صفة اللاجئ بموجب ولاية المفوضية

تتم معالجة الطلبات لإقرار صفة اللاجئ بموجب ولاية المفوضية فقط إذا كان هذا الإقرار يشكل أفضل أداة لحماية الأفراد أو المجموعات في بلد اللجوء أو لتنفيذ أحد الحلول (يرجى مراجعة المدخل بشأن [إعادة التوطين](#))، وعندما يتوافق ذلك مع عدم إمكانية إقرار صفتهم من خلال إجراءات اللجوء الوطنية إن القرار بشأن ما إذا كان من الضروري إجراء إقرار صفة اللاجئ بموجب ولاية المفوضية يعتمد على تحليل للأوضاع يتناول سياق الحماية بشكل خاص.

مرحلة ما بعد الطوارئ

في معظم الحالات، يستمر تنفيذ معالجة طلبات إقرار صفة اللاجئ في مرحلة ما بعد الطوارئ بما يتماشى مع الاستراتيجية وخطة المعالجة اللتين تم وضعهما خلال مرحلة الطوارئ.

القائمة المرجعية لإقرار صفة اللاجئ

- جمع المعلومات حول أسباب تنقلات السكان
- تحديد ما إذا كان سيتم في مرحلة لاحقة التنفيذ والدعوة لاستجابة خاصة بإقرار صفة اللاجئ أو استجابة الحماية المؤقتة، واختيار نوع الاستجابة (النهج الجماعي/المبدئي أو بشكل فردي)، من أجل ضمان التخطيط المناسب
- في المواقف التي تتطلب معالجة قائمة على إقرار صفة اللاجئ بشكل فردي، ينبغي صياغة استراتيجية لإقرار صفة اللاجئ وخطة تنفيذية مدرجة في الميزانية
- تفعيل معالجة طلبات إقرار صفة اللاجئ بشكل فردي

4. المعايير

متوسط وقت المعالجة (بالأيام) منذ التسجيل وحتى قرار اللجوء الابتدائي

إن مؤشر النتائج الأساسية هذا يقيس متوسط عدد الأيام منذ تاريخ الانتهاء من تسجيل طلب اللجوء إلى تاريخ الإخطار بقرار

اللجوء الابتدائي لجميع الأشخاص الذين تم إخطارهم بقرار ابتدائي للجوء/إقرار صفة اللاجئ خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

نسبة الأشخاص الخاضعين لإجراءات اللجوء والذين تُتاح لهم إمكانية الحصول على التمثيل القانوني

يُعرّف مؤشر النتائج الأساسية هذا على أنه نسبة الأشخاص الخاضعين لإجراءات اللجوء والذين يمكنهم ممارسة حقهم في الاستعانة بخدمات الممثلين القانونيين المؤهلين لتمثيلهم في إجراءات اللجوء على نفقتهم الخاصة أو بدون مقابل عندما تكون هذه الخدمات متاحة.

نسبة الأشخاص الخاضعين لإجراءات اللجوء والذين تُتاح لهم إمكانية الوصول إلى آلية استئناف فعالة بعد رفض طلبهم بقرار ابتدائي

يُعرّف مؤشر النتائج الأساسية هذا على أنه نسبة الأفراد المتقدمين الخاضعين لإجراءات اللجوء والذين تُتاح لهم إمكانية الوصول لآلية استئناف فعالة بعد رفض طلبهم بقرار ابتدائي لمزيد من الإر

5. السياسات والمبادئ التوجيهية

المرافق

[UNHCR, Handbook and Guidelines on Procedures and Criteria for Determining Refugee Status under the 1951 Convention and the 1967 Protocol Relating to the Status of Refugees, 2011](#)

[UNHCR, Procedural Standards for Refugee Status Determination under UNHCR's Mandate, 2020](#)

[UNHCR, Aide-Memoire & Glossary of case processing modalities, terms and concepts applicable to RSD under UNHCR's Mandate, 2017](#)

6. جهات الاتصال الرئيسية

إن كانت لديك أسئلة متعلقة بهذا المدخل، يمكنك الاتصال بشعبة الحماية الدولية (المقر الرئيسي)، قسم نظم اللجوء وإقرار الصفة.